



IASJ



Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences

مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية



The impact of liquidity on earnings management for banks listed on the Iraq Stock Exchange

Abstract

The study aims to analyze and measure the impact of liquidity ratios on earnings management, as liquidity management is crucial to the successful operations of all institutions, especially banking institutions due to the fact that customer confidence in banks depends largely on the availability of funds on time. Therefore, liquidity is considered a prerequisite for the daily work of banks. It is important to banks for both the internal and external environments because it is closely linked to their daily operations. To achieve these objectives, the study relied on a set of financial ratios for the liquidity index and the modified Jones model to measure earnings management, in addition to a number of standard models and statistical analysis methods compatible with the nature of the study to estimate regression equations. The research population represents the commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, while the research sample was represented by (10 banks) out of (40) commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, in a manner consistent with the research variables and for the period (2004-2020) and using annual data.

Information

Received: 1/3/2024

Revised: 20/3/2024

Accepted: 1/4/ 2024

Published: 6/7/2024

Keywords: earnings management, liquidity, banking performance, earnings management motivation, liquidity assessment

اثر السيولة على ادارة الارباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أ.م . د. مصطفى عبد الحسين المنصوري¹ ، م.م. علي لطيف عايد²، افراح عبيد ياسر³، مها محسن علي الانباري⁴

¹ كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى / Mustafa.abd1983@mu.edu.iq

¹ كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى / ali.lateef@mu.edu.iq

¹ كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى / afrah.abd.fin@mu.edu.iq

¹ جامعة صفاقس/كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس تأثير نسب السيولة على إدارة الأرباح ، حيث أن إدارة السيولة أمرًا بالغ الأهمية للعمليات الناجحة لجميع المؤسسات ، وخاصة المؤسسات المصرافية نظرًا لحقيقة أن ثقة العملاء في المصارف تعتمد إلى حد كبير على توفر الأموال في الوقت المحدد. لذلك تعتبر السيولة شرطاً مسبقاً للعمل اليومي للمصارف. و ذات أهمية للمصارف على حد سواء للبيئتين الداخلية والخارجية لأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعملياتها اليومية. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على مجموعة من النسب المالية لمؤشر السيولة ونموذج (مخصص خسائر القروض) لقياس إدارة الأرباح ، بالإضافة إلى عدد من النماذج القياسية وطرق التحليل الإحصائي المتواقة مع طبيعة الدراسة لتقيير معدلات الانحدار. حيث يمثل مجتمع البحث المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، أما عينة البحث فتمثلت بـ(10) مصارف (40) مصرفاً تجارياً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية ، بما يتلاءم مع متغيرات البحث ولمدة (2004-2020) وباستخدام البيانات السنوية.

الكلمات المفتاحية : ادارة الارباح ، السيولة ، اداء المصرف ، دافع ادارة الارباح، تقييم

هل هناك اثر لمؤشر السيولة على ادارة الارباح؟

المبحث الاول

منهجية الدراسة

اولاً: مشكلة الدراسة

أن السيولة المصرافية هي قدرة المصرف على الوفاء بديونه و مواجهة التزاماته القصيرة الأجل في تاريخ الاستحقاق وكذلك له القدرة على الاستجابة لطلبات الائتمان ، ويطلب هذا الامر من المصرف احتفاظاً بجزء من موجوداتها في شكل نقود متناثرة ، وكذلك موجودات شبه سائلة ، أي تلك الموجودات التي يمكن تحويلها بسرعة وسهولة إلى نقد دون خسارة القيمة. وان المصادر التي لديها تدفقات نقديّة حرة أعلى تواجه المزيد من مشاكل تكلفة الوكالة وخاصة في تلك المصادر ذات الفرص الاستثمارية المنخفضة والنمو المنخفض. من خلال ما تقدم تمثل مشكلة البحث بالسؤال التالي:-

ثانياً: اهداف البحث

-1 تحلييل مستوى ادارة الارباح في المصارف عينة البحث.

-2 مقارنة مستوى ادارة الارباح بين المصارف عينة البحث.

-3 الهدف من هذه الدراسة هو تأثير مؤشر السيولة على إدارة أرباح عينة المصارف من خلال زيادة كمية الموجودات السائلة إلى ديون قصيرة الأجل ، والتي بنيت أن وجود السيولة العالمية يجعل من الممكن للإدارة في ظل عدم وجود هيكل مناسب لحوكمة المصارف ، محاولة التلاعب بالأرباح

ثالثاً: اهمية البحث

1- تسليط الضوء على اهمية مؤشر السيولة.

استحقاقها. من وجهة نظر المصرف التجاري ، يتم اعتبار السيولة على أنها قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية في تاريخ الاستحقاق وتضمين في سياق الأعمال العادية . يمكن أن تضر السيولة الناقصة بالأداء السليم للمصارف لأنها قد تفشل في تلبية طلبات العملاء للحصول على الأموال في الوقت المحدد. سيؤدي ذلك إلى توثر العلاقات مع عملاء المصارف ، وبالتالي ، من الضروري تطوير استراتيجية لإدارة السيولة بكفاءة. يمكن أن يكون هذا في شكل إجراءات مناسبة لقياس ومراقبة وإدارة السيولة (Sathyamoorthi,2020:401).

أن السيولة المصرفية يمكن تعريفها على أنها قدرة المصرف على الوفاء بديوبنه أو مواجهة التزاماته القصيرة الأجل في تاريخ الاستحقاق وله القدرة على الاستجابة لطلبات الائتمان. وهذا الامر يتطلب من المصارف احتفاظاً بجزء من موجوداتها في شكل نقود متحركة ، وكذلك موجودات شبه سائلة ، أي تلك الموجودات التي يمكن تحويلها بسرعة وسهولة إلى نقد دون خسارة القيمة ، فضلاً عن القدرة على الاقتراض من المصارف لمقابلة السحوبات المنتظمة والمفاجئة ، أو منح قروض جديدة. وهذا ما يعبر عنه مبدأ السيولة العام للمصرف (Aspal&Dhawan,2016:13) . ويقوم هذا المبدأ على أساس :

1- ثبات الودائع وقدرة المصارف على الاحتفاظ بالودائع عند مستوى مناسب لسياسته الائتمانية.
2- يتم التعبير عن سيولة كل عملية قرض التي يعقدها من حيث سيولة العملية الائتمانية. يشير ثبات الودائع إلى حركة الودائع ونطء وسرعة هذه الحركة ، ولا سيما مقدار السحوبات ومعدل الاحتفاظ بالودائع في المصرف قبل عمليات السحب لأنه بناءً على هذه الحركة ، يمكن للمصارف استخدام أموالها بطريقة أو بأخرى ، وتفضل المصارف عموماً الودائع الكبيرة و ذات الحجم الثابت نسبياً (آل منشد والصفار، 2015:19) .

2- تمثل أهمية الدراسة من خلال تطبيق مؤشر السيولة بالشكل الذي يسهم في تقييم الأداء المصرفي بشكل جيد وبعيداً عن انتهازية الادارة في عرض التقارير المالية لتحقيق جودة الارباح المحاسبية وبالتالي يسهم في ذلك الحد من ممارسات ادارة الارباح في المؤسسات المصرفية .

3- تبرز أهمية البحث بالنسبة للمصارف العراقية الخاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للعينة المختارة في قياس اثر مؤشر السيولة على ادارة الارباح .

رابعاً: فرضيات الدراسة

1- هناك تفاوت ذو دلالة احصائية بين المصارف عينة البحث في مستوى ادارة الارباح.

2- يسند هذا البحث الى فرضية رئيسية هي: هنالك اثر ذو دلالة احصائية لمؤشر السيولة على ادارة الارباح للمصارف التجارية.

المبحث الثاني/ الجانب النظري

أولاً : السيولة (Liquidity)

أ: مفهوم السيولة

يتم تعريف السيولة على أنها: الاحتفاظ باحتياطيات نقدية كافية مع استثمار أكبر قدر ممكن من رأس المال لزيادة الارباح. تمثل السيولة قدرة المصارف على سحب الودائع وسداد الديون المستحقة ، بالإضافة إلى قدرتها على تلبية الطلب على القروض دون تأخير. وتعرف السيولة أيضاً على أنها موجودات يمكن تحويلها بسرعة إلى سيولة نقدية وليس لها أي خسارة في القيمة ، ويمكنه سداد الديون المستحقة في الوقت المناسب دون تأخير ، ولهم متغيران رئيسيان: الموجودات المتداولة وتاريخ استحقاق الديون (Aspal&Dhawan,2016:13). يشير مصطلح السيولة في سياق المصارف إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية بمفرد

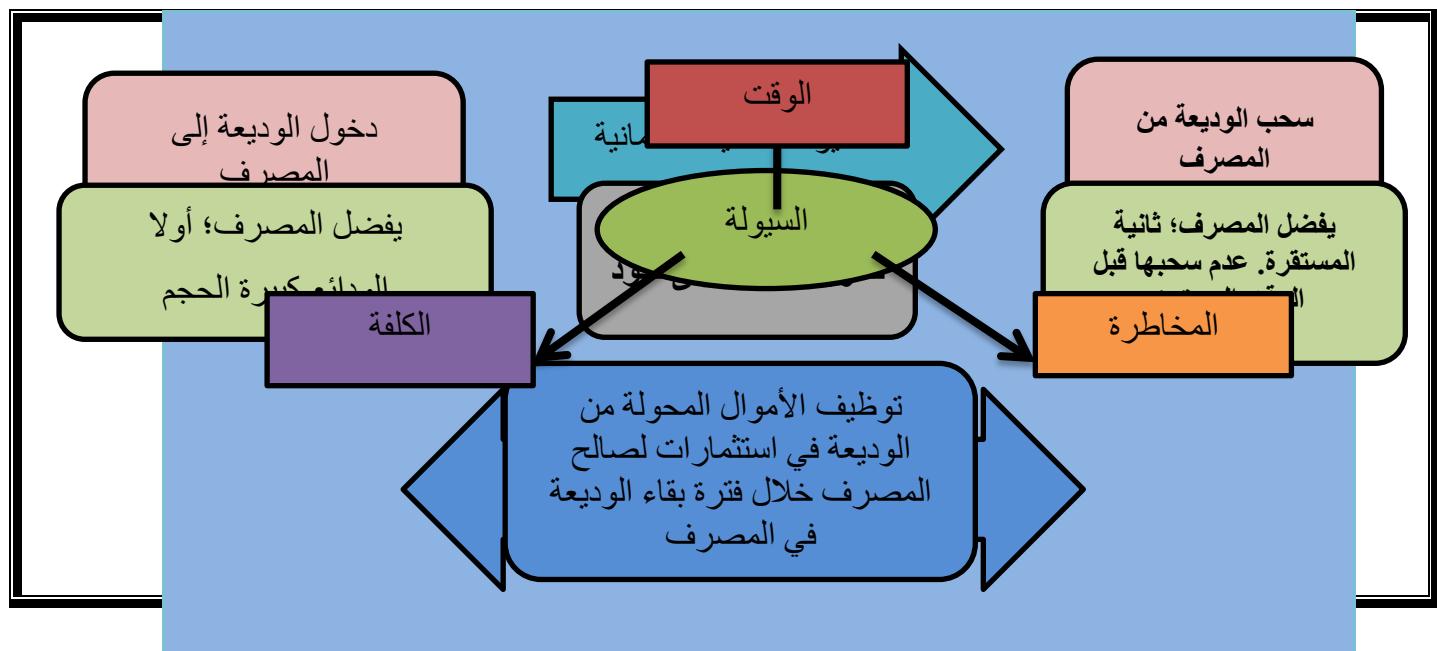
3-في الكلفة (أي الخسارة أو التضحيه بالمال التي قد تكون موجودة في عملية التحويل إلى النقد).

الشكل (6) يوضح سبولة العملية الائتمانية.

المصدر: دراسة (ابراهيم اروى، توفيق، 41:2018)

تشير سبولة العملية الائتمانية إلى سرعة وسهولة تحويل هذه العملية إلى نقود. وتشمل هذه العملية

الشكل(7) ابعاد السبولة



Soures: Howells, Peter & Bain, Keith (2007), Financial Markets and Institutions Fifth edition, prentice, p8

ب: أهمية السبولة:

المصارف بحاجة إلى السبولة لتلبية طلب العملاء على الأموال. ويواجه العملاء احتياجات السبولة الخاصة بهم إما بسحب الودائع من المصارف أو الاقتراض من المصارف. وحيث أن هذه الحاجات مستمرة فلابد أن تكون المصارف دائماً على استعداد لتلبية هذه المنتطلبات ، لأن مثل هذه الاستعدادات سيكون لها تأثير إيجابي عليها ، وأهمها(سلمان ، 2020:22):

1- ظهرت في الأسواق المالية الحساسة للمخاطر باعتبارها وسيلة آمنة وقادرة على الوفاء.

المدة الزمنية قبل انتهاء صلاحية القرض. وهي تتوافق مع ثبات الودائع. على سبيل المثال ، يجب أن تكون هذه السرعة مرتبطة بثبات أو بقاء الودائع المصرفية أما بالنسبة للسهولة تحويل العملية الائتمانية إلى نقود ، فيعتمد على كيفية تعامل المصرف مع قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته والتحكم في موعدها المحدد ويتوافق مع الشروط والقيود التي وضعها المصرف على المقترض. (آل منشد والصفار، 19:2015)

للسبولة ثلاثة ابعاد وكما موضحة في الشكل (7) (العقل وعبد الرحمن، 46:2020):

1- الوقت (أي السرعة التي يتم بها تحويل الموجودات إلى نقد)

2- المخاطر (أي احتمال انخفاض قيمة الموجودات التصفية)

أنه كلما زاد رصيد رأس المال الخاص ، زادت السيولة والعكس صحيح ، في حالة الأخيرة ؛ تقل قدرتها الاقتراضية وتقل قدرتها على سداد التزاماتها المالية.

د: مؤشرات قياس السيولة

ويمكن قياس السيولة من خلال مؤشرات النسب المالية الآتية:

1- السيولة الجارية

السيولة الحالية ، تأتي من تقسيم الموجودات السائلة على المطلوبات المتداولة . تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على سداد الديون من موجوداته المتداولة، ولونوضح الموجودات السائلة والمطلوبات المتداولة المستخدمة في قياس نسبة السيولة الحالية على النحو الآتي: (Malahimm & Al khatib, 2018:15) وتمثل الموجودات السائلة لهذه النسبة بما يأتي:

2- نسبة السيولة القانونية

هذه النسبة تشير إلى أن الرصيد النقدي للصندوق ، المصارف المركزية ، المصارف الأخرى وأية أرصدة أخرى مثل العملات الأجنبية والعملات المعدنية الذهب الموجودة في المصرف لها القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف ويجب أن تدفع في التاريخ المحدد ، وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك أفضل للمصرف ومصدر أمن للإدارة (صونيا، 2017:17).

3- النقد / الموجودات

تؤدي الزيادة في هذه النسبة إلى انخفاض مخاطر السيولة لأنها تعكس زيادة في الأرصدة النقدية سواء في الصناديق أو المصارف الأخرى (حمد وناجي، 2017:404).

ثانياً: ادارة الارباح Management

أ-مفهوم ادارة الارباح

تعد إدارة الأرباح هي التلاعب المتعمد بإدارة الوحدة الاقتصادية بهدف التأثير على الأرباح التي تم الكشف عنها في بياناتها المالية ، وذلك باستخدام المرونة التي توفرها المعايير المحاسبية لإظهار النجاح المالي بطريقة متغيرة ، أي يتم إعداد البيانات المالية بطريقة معينة ، فضلاً عن ذلك تقديم خدمات لأطراف داخل الوحدة الاقتصادية

2- تعزيز ثقة المودعين والمقرضين والتأكد من قدرتهم على تلبية متطلباتهم متى ما ظهرت .

3- مؤشرات إيجابية للأسوق المالية ، إدارة ، المحللين ومودعين .

4- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والوعود.

5- تجنب دفع تكاليف أعلى من الاموال.

6- تجنب البيع القسري لبعض الموجودات وآثاره السلبية المحتملة.

7- تجنب الاقتراض او اللجوء من المصرف المركزي.

ج: العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية:

هناك عدة عوامل تؤثر على السيولة المصرفية منها (صونيا ، 2015:4) ودراسة (سلمان ، 2020:20) :

1- عمليات الإيداع والسحب على الودائع:

أسباب عملية السحب تقليل كمية النقد في المصرف واحتياطيات المصرف لدى المصرف المركزي ، على العكس من ذلك ، فإن عملية الإيداع ستؤدي إلى تحسين سيولة المصرف

2- رصيد عمليات المقاصلة بين المصارف:

إذا كان رصيد الحساب الجاري للمصرف دائم ، فستزداد سيولة المصرف نتيجة تسوية المصرف المركزي لحساباته مع المصارف الأخرى العاملة في الدولة. وتتجذر الإشارة إلى أن عمليات المقاصلة التي تتم على مستوى الجهاز المالي تؤدي إلى تغيرات في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف ، بينما لم يتغير إجمالي السيولة المصرفية ، إلا أنه على مستوى المصرف واحد ، ستتأثر السيولة بعملية المقاصلة.

3- موقف المصرف المركزي من المصارف:

إذا قلل المصرف المركزي المعروض النقدي ، فسيؤدي ذلك إلى تخفيض الرصيد النقدي المتاح للمصرف أو احتياطاته النقدية ، وتقليل قدرته على منح القروض ، وتعتمد سياسة هذا المصرف المركزي على زيادة معدل إعادة الخصم في السوق المفتوحة وبيع سندات الخزانة سببيز من نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ، بينما العكس هو الصحيح عند زيادة المعروض النقدي.

4- رصيد رأس المال الممتلك:

المحددة ولهذا فإن عقود المكافآت قد تدفع بعض مديري الشركات الإدارية أرباحها من جهة على زيادة مكافاهم ومن جهة اخرى تعمل على تحسين وضعهم الوظيفي. وكذلك إذا كانت المصرف في صناعة مالية ، فإن المديرين يتوقعون خفض مكافاهم ، وإمكانية استبدالهم و تعرضهم للضرر في حياتهم المهنية وسمعتهم ومن ثم ، بالنسبة للإدارة المحافظة ، سيغتمن المديرون الفرصة لإخفاء مثل هذا الأداء المتدهور من خلال اختيار طرائق محاسبية مختلفة تزيد الدخل ويمكن أن تخفي الخسارة ، أن الشركات التي أصبحت مفلسة في وقت لاحق ولكن لا تظهر مسبقاً ، تترعرع في ممارسات التلاعب بالأرباح لزيادة الدخل. (Ghazali et al,2015: 191).

1-الاقتراض

التعاقديات الخاصة بالاقتراض عادة ما تكون مقيدة بسلسلة من شروط عقد الدين (debt covenant). عند انتهاك هذه الشروط ، قد يتم إنهاء العقد وستتم معاقبة المصرف. أن وجود هذه الشروط في اتفاقيات الديون يحفز المديرين على التلاعب بالأرباح لتجنب انتهاك هذه الاتفاقيات. تعد عقود المديونية هي "الالتزام المدير بالحفاظ على شروط العقد وتقييد تصرفات المدير التي تعود بالفائدة على حملة مساهمو المصرف على قروض الدينين" Gois & Parente,2020:128). وعندما تطلب المصرف الحصول على قروض ، يجب عليها تقديم بيانات مالية لتأكيد قدرة المصرف على سداد التزاماتها ، وبالتالي يمكن للمصرف اللجوء إلى الوسائل والأساليب المحاسبية التي تلبي المتطلبات الحصول على قرض وإظهار مركز مالي قوي يوضح قدرته على السداد) (scott,2003:7). وأن قدرة إدارة على استخدام الموجودات المصرف لمصالح شخصية واستغلال موجودات المصرف يمكن أن يكون مقيداً بوجود مقرضين خارجيين نظراً لأنهم قلقون بشأن قدرة المصرف على سداد الديون ، سيضمون المقرضون أن الإدارة ستستخدم بالكامل النقد المتاح في الاستثمار المربح. بمعنى آخر ، سيتم تنفيذ أنشطة المراقبة من قبل المقرضين من أجل القيام بذلك التأكيد من أن المصرف تتجسد في سداد الديون. سيقوم المقرضون في نهاية المطاف بمراقبة الإدارة لأن العوامل الرئيسية التي تحدد السداد ، وجدت دراسات سابقة أنه يتم دفع مكافآت أقل على المدى الطويل إلى الرئيس التنفيذي

على حساب أطراف خارج الوحدة ، مما ينتج عنه تضليل للبيانات المالية. ينظر بعض الأشخاص إلى إدارة الأرباح على أنها استخدام المرونة في القواعد والأساليب المحاسبية للتلاعب بالأرباح المبلغ عنها عن طريق تغيير عدد العناصر في بيان الدخل لتحقيق أهداف أخرى قد تتحقق منفعة الإدارة الخاصة أو تعطي فائدة اقتصادية وكذلك الوضع المالي للوحدة مستقر خلال فترة زمنية (Mahadiano,2020:23).

ب- دوافع استعمال إدارة الأرباح

ركزت إدارة الأرباح على العديد من الدوافع المتميزة منها .

1: دوافع تعاقدية

تعرف نظرية الوكالة على أنه العلاقة بين طرفين (الوكيل والموكل) من خلال العمل الذي يقدمه الطرف الأول لطرف الثاني مقابل أجر أو المكافأة، يوضع هذا العقد أن يحقق الوكيل أعلى فائدة لشركة (Kusumaningtyas&Yendrawati,2015:17 TRANetat,2020:390) . وتُستخدم البيانات المحاسبية للمساعدة في صياغة مجموعة من عقود المصرف مع أصحاب المصلحة ، مما قد يدفع المديرين إلى إيجاد حواجز للتلاعب بالأرباح من أجل إكمال هذه العقود بطريقة تحقق أهداف هؤلاء المديرين (Rachmawati,2019:134) . هناك حافز آخر يدفع المديرين لإدارة الأرباح ، وللحصول على مزايا أخرى تتعلق بالأمن الوظيفي ومزايا إضافية عند التفاوض مع النقابات وغيرها (scott,2003:6) . وهناك نوعان من الدوافع التعاقدية

1-1: عقود المكافآت وتعويضات الإدارة:

لقد تناولت العديد من الدراسات عقود مكافآت وتعويضات الإدارة لمعرفة الدافع عند المدراء ، إذ أن ذلك يعد حافزاً مشجعاً لهم للتلاعب بإدارة الأرباح لتحسين مكافاهم وأن هذه المكافآت مرتبطة غالباً مع أرباح المصرف ومن المتوقع استعمالها لزيادة الدخل (Tanlichha& Kurnia,2016:4) . ويرى البعض الآخر بأن مدير الأقسام في الشركات الكبيرة العالمية يؤجلون الإيراد عندما لا يتحقق هدف الأرباح في برنامج مكافاهم وعندما يكونون مرشحين إلى الحصول على أقصى المكافآت المتفق عليها وفق الخطة

حول معاملات سوق رأس المال ، عندما تكون هناك فجوة بين توقعات المستثمرين والمحللين وأداء الوحدة ، بما في ذلك دراسة إدارة الأرباح (De Angelo) قبل الاستحواذ الإداري. وأكد أن معلومات الربح مهمة لتقدير اكتساب الإدارة وافتراض أن مدير يوري وحدات الاستحواذ لديهم حافز لتقليل الأرباح (Healy & Wahlen, 1999:371).

2-2: مقابلة توقعات المحللين الماليين:

الهدف الأساس من إدارة أي شركة هو زيادة اسعار الاسهم في السوق المالي والمحافظة على مستوى معين من الربح في فترات متتالية ، وذلك لتلبية توقعات المحللين الماليين على المصرف وأدائها في السوق المالي هو الاستخدام المحاسبة الإبداعية من أهم الدوافع لإدارة أي شركة. أن استعمال أساليب المحاسبة الإبداعية يكون في بعض الأحيان سبب زيادة القيمة المالية المتعلقة بأداء المنظمة ، ولا يوجد وضع مناسب من حيث الاستثمار أو التشغيل ، وأي زيادة في القيمة المالية تتحقق بشكل طبيعي دون تدخل الإدارة في المؤسسة. إذا لم تتدخل الإدارة ، ستظهر صورة سلبية في السوق ، وخاصة أمام المساهمين ، يعد هذا أحد الدوافع الرئيس لاستعمال إدارة الأرباح ليكون لها تأثير إيجابي على سمعة المنظمة وتلبية توقعات المحللين الماليين (Brown & Caylor, 2005:425).

2-3: أثر السيولة على إدارة ارباح المصادر

تم تعريف السيولة على أنها قدرة المصرف على أداء الالتزامات قصيرة الأجل ، بمعنى آخر ، السيولة هي سهولة تحويل الموجودات إلى نقد. إذا كان لدى المصرف سيولة كافية ولديها موجودات متداولة كافية لتغطية التزاماتها الحالية، فقد تقلل من مخاطر الإفلاس بسبب احتياطي النقد الكافي لتغطية التزاماتها. يؤدي ذلك إلى التصفية ومن ثم تهديد استمرار نشاط المصادر.

(Sathyamoorthi, 2020:401).

في ضوء أهمية السيولة للمصارف ، فإن الدراسة الحالية اهتمت بمعرفة أثر السيولة على إدارة الأرباح للمصارف ، وهناك العديد من الدراسات التي توضح العلاقة بين السيولة المصرفية وإدارة الأرباح المصارف، ومن هذا الدراسات

لمصرف ذات المدينون العالية. هذا يعني ، لا يوجد مجال للإدراة لمصادر التدفق النقدي للمصرف إذا كان هناك مراقبة من جانب المقرض لأن المراقبة من قبل المقرضين تساهم في ربحية المصرف ونومها. بينما وجد دراسات سابقة أن علاقة غير مهمة بين المراقبة من قبل المقرضين وأرباح المصرف(Ghazali et al,2015: 194).

2: دوافع سوق رأس المال :

يعتمد المستثمران والمحللون الماليون بشكل كبير على البيانات المحاسبية لمساعدة في تقييم الأوراق المالية ، مما يخلق حواجز للمديرين للتلاعب بالأرباح في محاولة التأثير على أداء سعر سهم سوق الأسهم على المدى القصير. هناك العديد من الدوافع المرتبطة بالأسواق المالية التي يمكن أن تحفز إدارة الممارسات لا دارة الأرباح ومنها :-(محمد Abogun et al,2021:299)،(393:2017،

2-1: التأثير على أسعار الأسهم

استعمال المعلومات المحاسبية السائدة من قبل المستثمرين والمحللين الماليين ، المساعدة في تقييم أداء الأسهم ، يمكن أن يولد حافزاً للمديرين للتلاعب بالأرباح ، في محاولة للتأثير على أداء سعر السهم ، حيث يؤدي انخفاض القيم المالية للشركات بشكل سلبي يؤثر على أسعار أسهمهم (Rzicat, 2020: 533). في سوق رأس المال المتقدم ، مع الفصل بين الملكية والإدارة ، وقاعدة المساهمين العربية تكون إدارة الأرباح مدفوعة بالرغبة في دعم سعر سهم المصرف ، حيث أن هذا السعر غالباً ما يكون الأساس الرئيس

للتعويض الإداري الذي قد يشمل خيارات الأسهم أو خطط الحواجز الأخرى. ومع ذلك ، قد لا تكون هذه الدوافع ذات صلة في بعض أسواق رأس المال الأقل تطوراً (Ding et al,2007: 223).

أما بالنسبة للدراسات الأخيرة التي أجريت حول الدوافع الشديدة لسوق رأس المال للأرباح المدارة ، فقد ركزت على سلوك الذمم المدينية أي السلوك العرضي للمدينين غير المتوقعة خلال الفترة المحاسبية عند الممارسات إدارة الأرباح. وتشمل هذه الدراسات الفترة التي تدور فيها إدارة الأرباح

السيولة المصرفية في المصادر ، تزداد إدارة الأرباح والاستحقاقات التقديرية أيضا ، بمعنى آخر ، مع انخفاض مستوى السيولة المصرفية في المصادر ، تزداد إدارة الأرباح وتنخفض جودة التقارير المالية . اي أن يتم التعبير عن نسبة السيولة في نسبة CAMEL بقيمة FDR (نسبة التمويل إلى الودائع) . ونسبة FDR هي قدرة المصرف على سداد التزاماته من خلال التمويل الناتج او نسبة التمويل التي يتلقاها المصرف . ستؤدي الزيادة في توزيع التمويل إلى زيادة الإيرادات من تقاسم الأرباح . وزيادة الدخل سيكون لها تأثير على زيادة الأداء وتليها زيادة في الربح . تشير نسبة FDR المرتفعة إلى انخفاض سيولة المصرف . لذا سوف يؤدي ذلك إلى تحفيز المصادر على إداره الأرباح (Aisyah,Nahar&Erawati,2017:64)،(2021:7).

المبحث الثالث

العلاقة بين كفاية راس المال و ادارة الارباح- مدخل تطبيقيا

هذا الجانب مخصص لوصف عينة البحث وتطبيق انموذج مخصص خسائر القروض لاكتشاف الشركات التي تستخدم الممارسات المحاسبية في عينة الدراسة ، بالاعتماد على الخطوات المستخدمة في نموذج جونز ، المعدل لقياس وكشف الممارسات المحاسبية ، ودراسة دوافع الشركات في عينة الدراسة. استخدم ممارسات المحاسبة.

اولا: وصف عينة البحث

دراسة (Adiwitarsa,2011:9)،(Cahyaningtyas,2016:4) التي بينت أن وجود السيولة العالمية يجعل من الممكن للإدارة في ظل عدم وجود هيكل مناسب لحكومة المصادر ، محاولة اللتلاعب بالأرباح ، اذ اثبتت الأبحاث بأن المصادر التي لديها تدفقات نقدية حرة أعلى تواجه المزيد من مشاكل تكفة الوكالة ، وخاصة في تلك المصادر ذات الفرص الاستثمارية المنخفضة والنمو المنخفض وفقاً لما سبق ذكره ، من المتوقع أن يطبق المدير التنفيذي في المصادر التي لديها الكثير من السيولة ، للحفاظ على المصالح الشخصية قدرًا أكبر من النقد الفائض في استثمارات غير فعالة. اذا سوف يحاول المديرون إخفاء تأثيرات مثل هذه الأنشطة لإدارة الأرباح (Moghaddam&Abbaspour,2017:101)،(Gombola,atel,2016:36)

اذ توصلت هذه الدراسة إلى أن السيولة المصرفية لها تأثير إيجابي كبير على إدارة الأرباح للمصادر من خلال زيادة كمية الموجودات السائلة إلى ديون قصيرة الأجل ، ويمكن استنتاج من هذه الدراسات أنه عندما تزداد السيولة المصرفية في المصادر ، تزداد إدارة الأرباح والاستحقاقات التقديرية ايضا ، بمعنى آخر ، مع زيادة مستوى السيولة المصرفية في المصادر ، تزداد إدارة الأرباح وتنخفض جودة التقارير المالية . وتوفر المستويات العالمية من السيولة المصرفية للإدارات التي تعاني من عدم وجود نظام مناسب لحكومة المصادر ، للمدير التنفيذي ان يتلاعب بالأرباح (Moghaddam&Abbaspour,2017:105).

استنتجت دراسات أخرى أن هناك علاقة سلبية بين السيولة المصرفية وإدارة الأرباح ، عندما تنخفض

ن	اسم المصرف	رمز	سنة التأسيس	رأس مال المصرف عند التأسيس	رأس مال المصرف الحالي
1	مصرف الاهلي	BNOI	1995	400000000	2500000000000
2	مصرف المتحد للاستثمار	BUND	1994	1000000000	3000000000000
3	مصرف الاستثمار	BIBI	1993	1000000000	2500000000000
4	المصرف التجاري	BCOI	1992	1500000000	2500000000000
5	مصرف الانتمان	BROI	1998	2000000000	2500000000000
6	مصرف الخليج التجاري	BGUC	1999	600000000	3000000000000
7	مصرف الشرق الاوسط	BIME	1993	400000000	2500000000000
8	مصرف الموصل	BMFI	2001	1000000000	2520000000000
9	مصرف بغداد	BBOB	1992	1000000000	2500000000000
10	مصرف سومر	BSUC	1999	400000000	2500000000000

بمقاييس (Diagnostics Collinearity) ، وذلك

بالاسترشاد بمؤشرين هما معامل تضخم التباين (VIF) (Factor Inflationary) وباستعمال برنامج التحليل الاحصائي Variance) كأنت النتائج كالتالي:- (Eviews)

جدول(2)

اختبار التداخل بين المتغيرات المستقلة

Variable	VIF
L	1.0367
OWNERSHIP	1.153
SIEZ	1.0298
nlp	1.048141

يبين جدول (64) أن جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) اقل من 10، وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطبي بين المتغيرات المستقلة للبحث وهو شرط من شروط اجراء تحليل الانحدار الخطبي المتعدد.

تمثلت عينة البحث بـ(10) مصارف من بين (42) مصرفًا مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية

وتمكن الباحث الحصول على البيانات السنوية خلال تلك المدة وكما موضح في جدول أدناه

ثانياً- اختبار الفرضية

لغرض اختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على (يجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشر السيولة على إدارة الأرباح في المصارف عينة البحث) سوف يتم التتحقق من افتراضات اختبار الانحدار الخطبي المتعدد قبل اجراء الاختبار وكما يلي :-

1- التداخل الخطبي بين المتغيرات

قبل اجراء تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية فقد تم التأكد من عدم وجود مشكلة التداخل الخطبي بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات الضابطة للمصارف عينة البحث وذلك من خلال اختبار التداخل الخطبي (Test Multicollinearity) او ما يعرف

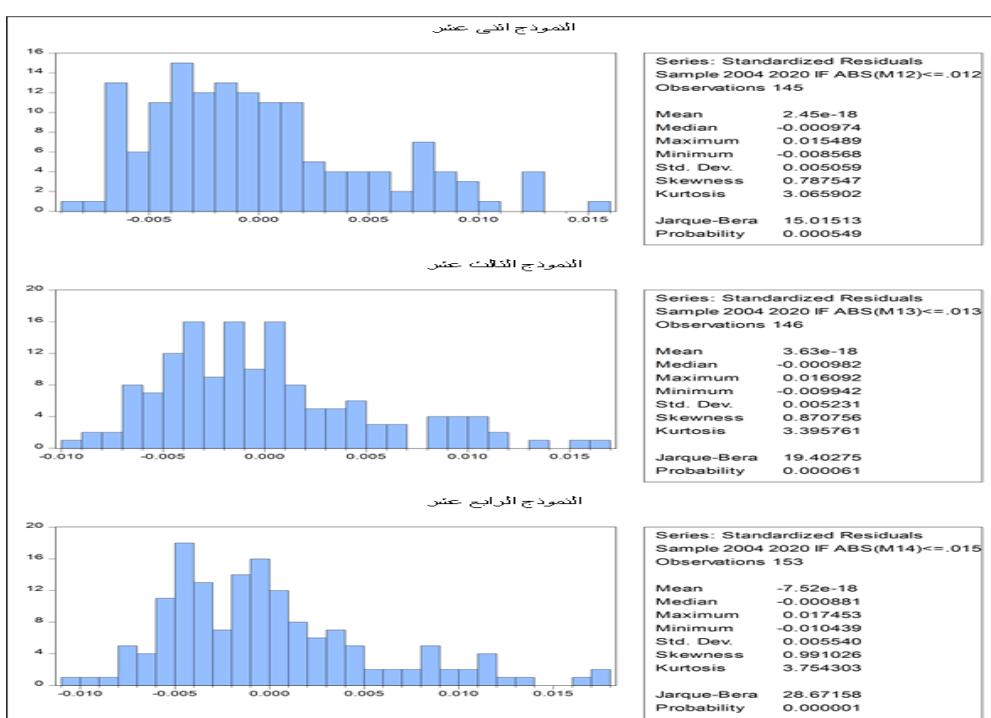
يمكن قبول افتراض أن بقایا النموذج تسلك التوزيع الطبيعي. من خلال الشكل رقم (22) الذي يظهر توزيع بوافي النموذج رقم (5) والذي يتضح من خلاله أن بوافي النموذج تسلك التوزيع الطبيعي.

2-التوزيع الطبيعي لبوافي النموذج

نظراً لأن النموذج له حد ثابت ، يتم قبول افتراض أن متوسط الأخطاء هو صفر. أيضاً نظراً لأن عدد المشاهدات مرتفع (أكثر من 30).

شكل رقم (3)

التوزيع الطبيعي لبوافي النموذج



جدول رقم (4)

اختبار الارتباط الذاتي بين المتغيرات

_NPLI_AT	NPL	SIEZ	L3	L2	L1	Correlation
					1.000000	L1
				1.000000	0.967163	L2
			1.000000	0.237468	0.233566	L3
		1.000000	-0.131409	0.006617	0.036956	SIEZ
	1.000000	-0.070657	-0.034787	-0.156348	-0.182738	NPL
1.000000	0.571571	-0.060770	-0.037581	-0.028872	-0.031038	_NPLI_AT

قيمة ارتباط بنسبة 42% وهي ادنى من %.70. كما يوضح الجدول رقم (66) أن قيمة Durbin-Watson تراوحت بين 1.5 و 2.5

يتضح من خلال الجدول رقم (4) عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة) اذ كانت أعلى

L: نسبة السيولة التي يتم قياسها في النماذج الثلاثة من خلال:-

- 1- الموجودات السائلة / المطلوبات السائلة
 - 2- الموجودات السائلة / اجمالي الودائع
 - 3- النقد على اجمالي الموجودات
- SIES i,t: حجم المصرف والذي يتم قياسه باللوجاريتم الطبيعي لمجموع الموجودات

NIPi,t: القروض المتعثرة تم قياسها من خلال قسمة اجمالي القروض المتعثرة على اجمالي الموجودات

NPLI_AT i,t: التغير في القروض المتعثرة التي تم احتسابها من خلال ايجاد حاصل التغير في القروض المتعثرة على اجمالي الموجودات في بداية الفترة.

وباستعمال برنامج التحليل الاحصائي Eviews كانت النتائج كالتالي:-

مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج . كما أن معنوية النموذج ككل اقل من 5% ما يدل على أن نتائج النموذج ليست كاذبة ويمكن الاستناد إليها وقابلة للتعيم . وبعد التأكيد من اجيال الشروط الواجب توفرها لاختبار الانحدار الخطي المتعدد سيتم اختبار الفرضية وفق النموذج الاحصائي الاتي

$$EM_{i,t+1} = \beta_0 + \beta_1 L_{i,t} + \beta_2 SIES_{i,t} + \beta_3 NIPi_{i,t} + \beta_4 NPLI_AT_{i,t} + \epsilon_{i,t+1} \quad \dots\dots(1)$$

$$EM_{i,t+1} = \beta_0 + \beta_1 L_{i,t} + \beta_2 SIES_{i,t} + \beta_3 NIPi_{i,t} + \beta_4 NPLI_AT_{i,t} + \epsilon_{i,t+1} \quad \dots\dots(2)$$

$$EM_{i,t+1} = \beta_0 + \beta_1 L_{i,t} + \beta_2 SIES_{i,t} + \beta_3 NIPi_{i,t} + \beta_4 NPLI_AT_{i,t} + \epsilon_{i,t+1} \quad \dots\dots(3)$$

EM: ادارة الارباح

جدول رقم (5)

نتائج اختبار الانحدار المتعدد للفرضية

اما السيولة الذى تم قياسه باستعمال معادلة (النقد)
على اجمالي الموجودات) فكان له اثر ايجابي (

Variable	النموذج الاول			النموذج الثاني			النموذج الثالث		
	Coef	t-Sta	Prob.	Coef	t-Sta	Prob.	Coef	t-Sta	Prob.
L	-0.002	-0.917	0.360 0	-0.001	-0.631	0.528 7	0.008	3.802	0.0002
SIEZ	-0.003	-2.679	0.008	-0.003	-2.702	0.007	-0.002	-2.275	0.0242
Nlp	0.069	1.847	0.066 5	0.072	1.931	0.055 1	0.079	2.240	0.026
NPLI_AT	-0.108	-2.801	0.005 7	-0.109	-2.838	0.005 1	-0.108	-2.917	0.0040
C	0.074	3.183	0.001 7	0.074	3.166	0.001 8	0.056 4	2.481	0.014
R-squared	0.091			0.089			0.160		
F-statistic	4.166			4.307			7.895		
Prob(F-statistic)	0.003			4.045			0.000008		
Durbin-Watson	1.6			1.7			1.9		

طريدي) على ادارة الارباح اي ان في حالة وجود زيادة في المتغير المستقل السيولة بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى زيادة بمقدار 0.008 في المتغير التابع إدارة الأرباح مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى. من خلال ما تقدم يتضح بان هناك اثر ذو دلالة احصائية لكافية راس المال على ادارة الربح . كما نلاحظ انه هناك اثر ذو دلالة احصائية للمتغيرات الضابطة حجم المصرف.

وتفق هذه النتيجة مع دراسة (Moghaddam&Abbaspour,2017) التي اشارت الى وجود علاقة ايجابية ما بين السيولة وادارة الارباح ، ويمكن القول انه عندما تزداد السيولة المصرفية للمصارف ، تزداد إدارة الأرباح والاستحقاقات التقديرية ايضا ، بمعنى آخر ، مع زيادة مستوى السيولة المصرفية في المصارف ، تزداد إدارة الأرباح وتتحفظ جودة التقارير المالية. وتتوفر المستويات العالية من السيولة المصرفية للإدارات التي تعاني من عدم وجود نظام مناسب لحكمة المصارف ، للمدير التنفيذي ان يتلاعب بالأرباح.

يتضح ايضاً بأن افضل النماذج هو النموذج الاول اذ كان مقدار (R-squared) 16%

يبين جدول (5) معاملات دالة الانحدار Coefficients أثر المتغير المستقل السيولة والمتغيرات الضابطة على المتغير التابع إدارة الأرباح بواسطة المعامل Coef، يتضح من خلال الاختبار ان هناك نموذجين فقط كان للمتغير المستقل السيولة اثر في ادارة الارباح وهما النموذج الاول والنموذج الثالث الا ان هذا الاثر مقاولت اذ كان لسيولة المقاس باستعمال معادلة (الموجودات السائلة / المطلوبات السائلة) اثر عكسي على ادارة الارباح اي ان في حالة وجود زيادة في المتغير المستقل السيولة بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى انخفاض بمقدار -0.002 في المتغير التابع إدارة الأرباح مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى . وكذلك السيولة / المقاس باستعمال معادلة (الموجودات السائلة / اجمالي الودائع) اثر عكسي على ادارة الارباح اي ان في حالة وجود زيادة في المتغير المستقل السيولة بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى انخفاض بمقدار -0.001 في المتغير التابع إدارة الأرباح مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى .

التي أثرت في انخفاض مستوى العائد في هذه المصادر، وتحفيزها على منح الائتمان والدخول في استثمارات مربحة.

4- تعزيز الجهد بين الجهات ذات العلاقة والمنظمات المهنية المتمثلة في سوق العراق للأوراق المالية، ولجنة المعايير المحاسبية والتنظيمية العراقية لدعم الأنشطة الرقابية لتنبئ ومراقبة إدارة البنك بشكل فعال من أجل تقليل الاستفادة من الفرص المتاحة له للممارسة إدارة الأرباح

قائمة المصادر

أل منشد، وحيدة جبر والصفار، عدنان عودة صالح (2015)، فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانيات الاستثمار مع إشارة خاصة للعراق، مجلة الدناني، المجلد 1، العدد 7، ص ص : 185-225.

ابراهيم، اروى توفيق (2018)، دور الأدوات الكمية للسياسات النقدية في إدارة السيولة المصرفية بحث تطبيقي في عينة من المصارف الإسلامية العراقية، شهادة دبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف غير مشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد.

العقل، هيفاء صالح و عبد الرحمن، نجاء إبراهيم(2020)، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة عينة من المصارف الإسلامية السعودية للفترة الزمنية 2013 - 2018 م. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد ، (4) ، العدد (14)، ص ص:43-63.

سلمان، رنيم أحمد(2020)، تحليل مؤشرات السيولة في المصارف السورية (مقارنة بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي). رسالة الماجستير، قسم المصارف والمؤسسات المالية، كلية العلوم الإدارية- جامعة الشام الخاصة.

صونيا، عتروس (2015)، أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة(دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA). رسالة ماجستير، قسم مالية، تأمينات وتسخير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة أم البوقي.

حمد، خلف محمد و ناجي، احمد فريد(2017)، مخاطر السيولة وأثارها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد (52)، ص ص:(401-414).

وهذا يدل على ان المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية لها القدرة على التفسير التغيير الحاصل في المتغير التابع بنسبة 16% .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

- 1- تشير إدارة الأرباح إلى الممارسات التي يتبعها المديرون عمداً في نطاق مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً والمرؤنة التي يوفرونها لتحقيق أهداف متعددة. وتشمل هذه تحريف المعلومات المحاسبية ، وتضليل مستخدمي البيانات المالية ، وإخفاء الأنشطة الحقيقة 1- للمصرف ، والتقديرات غير الصحيحة للتوزع ، وتحقيق المصالح الشخصية للمديرين.
- 2- هناك العديد من الدوافع التي تدفع الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح ، وبعضها دوافع ذاتية ترتبط بشكل 2 خاص بمصالح الإدارة ، مثل زيادة الحوافز والاحتفاظ بالمناصب الإدارية ، وبعضها خارجية ، مثل التأثير على سمعة واسعار اسهم المصرف.
- 3- تمارس المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث من خلال إدارة الأرباح بحسب نموذج (مخصص خسائر القروض) وبنسب مختلفة خلال مدة البحث عند إعداد القوائم المالية وعرضها.
- 4- اتضح من خلال نتائج اختبار الفرضية يوجد اثر ايجابي ذات دلالة احصائية لمؤشر السيولة على ادارة الأرباح للمصارف عينة البحث.

ثانيا: التوصيات

- 1- من يقوم بممارسات ادارة الأرباح من المحاسبين من هو على مستوى عال من الحرافية والابتكار لذا من الضروري أن يقابله من الطرف الآخر من المدققين من يكون على نفس المستوى إن لم يكن أعلى، وذلك بهدف كشف تلك الممارسات والحد منها.
- 2- ضرورة تطبيق معايير كفاية رأس المال وإلزام جميع البنوك بالاحتفاظ بحد أدنى من أموالها لمواجهة المخاطر التي تواجهها لاستيعاب أي خسائر متوقعة.
- 3- ينبغي على البنك المركزي العراقي إتباع سياسات جديدة في السيطرة على مناسبات السيولة المصرفية، وتخلص المصارف الخاصة من سياسات التحفظ الائتماني وكذلك السيولة الفائضة

- Managerial Ownership. Jurnal Dinamika Manajemen, Vol. 6, No. 2, pp. 178-186.
6. Rachmawati , Sistya(2019), Company Size Moderates the Effect of Real Earning Management and Accrual Earning Management on Value Relevance. Etikonomi: Jurnal Ekonomi. Vol. 18,No. (1),pp: 133 – 142.
7. Scott , W.S. ,(2003) “ Financial Accounting Theory ” Third Edition, Toronto , Prentice Hall.
8. Tanlicha, N. S., & Kurnia, K. (2016). Pengaruh Rasio Camel Terhadap Manajemen Laba Pada Perbankan Go Public di Indonesia. Jurnal Ilmu dan Riset Akuntansi : Vol.5, No.10,pp:1-20.
9. Ghazali, A.W., Shafieb, N.A.& Sanusib ,Z.M.(2015), Earnings Management: An Analysis of Opportunistic Behaviour, Monitoring Mechanism and Financial Distress. Journal Procedia Economics and Finance ,Vol. 28,pp: 190 – 201.
10. Gois ,A.D.& Parente.P.H.N.2,3(2020), Earnings management by classification shifting and corporate governance in Brazil. Revista de Administração e Contabilidade da Unisinos,Vol.17,No, 1,pp: 125 – 151.
11. Abogun, S., Adigbole, E. A., & Oloredede, T. E. (2021). Income smoothing and firm value in a regulated market: the moderating effect of market risk. Asian Journal of Accounting Research.
12. Ding, Yuan, Zhang, Hua& Zhang Junxi(2007),Private vs State Ownership and Earnings Management: evidence from Chinese listed companies .Journal compilation Vol. 15, No. 2,pp223-238.
- 7- محمد، حاسم محمد(2017)، أثر مكونات إدارة الأرباح وفقاً لنموذج Kothari el at2005 على قيمة الشركة تحليل حالة لمجموعة من المصادر المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمدة من (2009 ولغاية2013). مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (14)،العدد(1),ص 386-416.
- 8- رزقيات، بوبكر (2020)، أثر التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية (IFRS) على ممارسات إدارة الأرباح دراسة حالة (الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية (FTSE 100): ببورصة لندن) . مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (16)، العدد (2),ص 527-542.
1. Aspal, (P. K.), Dhawan, (S.)(2016), Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance of Banking Sector: A Theoretical Perspective. International Journal of System Modeling and Simulation ,Vol. 1,NO,(3).
 2. Sathyamoorthi ,C.R., Mapharing, Mogotsinyana & Dzimiri ,Mashoko (2020) , Liquidity Management and Financial Performance: Evidence From Commercial Banks in Botswana. International Journal of Financial Research ,Vol. 11, No. 5,pp:399-413.
 3. Malahimm, (S. S.) & Al khatib, (A. Y.), (2018): " Determinants of Financial Performauce For The Bawks Sector in Jordan". Innovare Journal of Business Management, Vol.6, Issue 1.
 4. Tran ,Q.T., LAM, To .T.& LUU,C.D.(2020), Corporate Governance and Earnings Management: A Study of Vietnamese Listed Banks*.Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol.7, No. 12 ,pp:389–395.
 5. Kusumaningtyas, Ratih& Yendrawati, Reni(2015), The Effect Of Company Diversification Towards Earning Managememt Moderdat By

- Manajemen Laba Pada Bank Umum Syariah. (Doctoral dissertation, IAIN Syekh Nurjati Cirebon).
20. Nahar, M., & Erawati, T. (2017). Pengaruh NPM, FDR, Komite Audit, pertumbuhan Usaha, Leverage Dan Size Terhadap Manajemen Laba. Akuntansi Dewantar ,Vol. 1,No.(1),pp: 63
13. Healy, P. & J. Wahlen,(1999) “A review of the earnings management literature and its implications for standard setting.” Accounting Horizons, 13(4), 365-383.
14. Brown ,L.D.& Caylor ,M.L.(2005), A Temporal Analysis of Quarterly Earnings Thresholds: Propensities and Valuation Consequences. The Accounting Review, Vol. 80, No. 2 , pp. 423-440.. The Accounting Review, 80(2), 423-440.
15. Cahyaningtyas, Oktaviyan Candra (2016), Kinerja Bank Dengan Rasio Camel Terhadap Praktek Manajemen Laba (Studi Empiris Pada Bank Umum Konvensional Yang Terdaftar Di Bursa Efek Indonesia Tahun 2010-2014). (Doctoral dissertation, Universitas Muhammadiyah Surakarta).
16. Adiwitarsa, Risan(2011), Pengaruh Rasio CAMEL Terhadap Prakti Manajemen Laba Pada Bank Umum Syariah Di Indonesia. Doctoral dissertation, Jurusan Akuntansi,Fakultas Ekonomi-Universitas Pembangunan Nasional “Veteran” Jawatimur.
17. Moghaddam , Abdolkarim & Abbaspour, Narges(2017), The Effect of Leverage and Liquidity Ratios on Earnings Management and Capital of Banks Listed on the Tehran Stock Exchange. International Review of Management and Marketing, Vol. (7), No(4), pp: 99-107.
18. Gombola, Michael J., Fang Hob, A.Y.& Chuan Huang, Chin(2016), The effect of leverage and liquidity on earnings and capital management: Evidence from U.S. commercial banks. International Review of Economics and Finance, Vol. 43,pp: 35–58.
19. Aisyah, is Nur. (2021), Pengaruh Rasio Camel Terhadap Prakti